

الدور الحيوي للمنظمات اللاحكومية وأهمية استمرارها في أداء مهامها

أسرة تحرير نشرة الهجرة القسرية

لا تشكل أزمة اللاجئين العراقيين على رغم من خطورتها إلا جزءاً من كل الأزمات الإنسانية العراقية، حيث تدعو محنة أولئك الذين لا يزالون في العراق (والتقارير الواردة عنهم عادة ما تكون محدودة بشكل كبير) للقلق بشكل أكبر، وبالرغم من البيئة غير الآمنة والقيود العديدة، إلا أن التدخل الإنساني في العراق مستمر ويمكن وضوري للغاية.

المدنيين، بينما لا تستطيع السلطات العراقية الوصول إلى الأشخاص المحتاجين للمساعدة. لقد أخفقت معظم الوكالات الدولية الرئيسية - باستثناء الحضور المميز للصليب/الهلال الأحمر - في تكييف استجاباتهم مع الوضع الآخذ في التطور. إن مصداقيتهم أمام العراقيين أصبحت موضع الشبهات، بعد عدة سنوات من العقوبات الدولية ضد العراق، بسبب اعتمادهم على القوات الدولية في العراق في مساءل الإمداد والتموين والأمن.

حماية المجال الإنساني ودور المنظمات اللاحكومية

تعمل من المنظمات على تطبيق أهداف أخرى تحت ستار تقديم المساعدات الإنسانية. وقد تكون تلك الأهداف سياسية أو دينية أو عسكرية. فهناك منظمات للاحكومية محلية ودولية مزيفة. وحقيقة أن الجهات غير الإنسانية - كقوات التحالف والقوات العراقية العسكرية، والشركات الخاصة والجماعات المسلحة غير الرسمية - تقدم بعض أنشطتها على أنها نشاطات "إنسانية" تشوش القدرة على التمييز بين العسكريين والمدنيين، مما يعزز سوء الفهم ويهدد أمن العاملين الحقيقيين في مجال المساعدات الإنسانية. لذلك من الضروري جدا الحفاظ على المجال الإنساني وتوسيعه أمام تقديم الإغاثة.

وكان نظام صدام قبل عام ٢٠٠٣ يعتبر المنظمات الدولية اللاحكومية القليلة المتواجدة في العراق على أنها جواسيس. فقد كان مفهوم المنظمات اللاحكومية وثقافة المجتمع المدني الحر مفهوماً أجنبياً. وفي عام ٢٠٠٣ عزز قدوم المنظمات اللاحكومية بصورة جماعية ودفعه واحدة الفهم الشائع بأن المنظمات اللاحكومية مرتبطة بقوات التحالف ارتباطاً وطيداً. و لا يزال هذا المفهوم الخاطئ واسع الانتشار في ظل جو انعدام الثقة الحالي. يجب تحدي هذا الوضع وتغييره. لذلك يجب على المنظمات اللاحكومية التي تلتزم بنظام السلوك التابع لجمعية والصليب الأحمر الدولي وحركة الهلال الأحمر والمنظمات

يعتبر العنف سمة خطيرة ومتغلغلة جدا في حياة الناس في أجزاء عدة في العراق، وله عواقب إنسانية مدمرة. وبينما تستمر هجمات المتمردين والعمليات المضادة لهم ويتعمق العنف الديني والسياسي والإجرامي وينتشروا، فالمدنيون هم الذين يدفعون الثمن. إن نسبة ٩٠٪ ممن لقوا حتفهم جراء العنف هم من الرجال، تاركين خلفهم أعداد كبيرة من الأرمال واليتامى بدون دعم. لقد أصيب الملايين واصبحت الصدمات العصبية واسعة الانتشار. وبسبب التعرض للعنف فإن الإجهاد المستمر وعدم الاستقرار تتسبب في تهديدان الصحة العقلية لقطاعات كبيرة من السكان، وخاصة الأطفال. وهناك حاجة ماسة للتدخلات الاجتماعية النفسية.

لقد تم إدراك حجم وسعة انتشار الأزمة لكن بعد فوات الأوان. وتشير تقديرات إطار العمل الاستراتيجي للأمم المتحدة بأن ثمانية ملايين شخص عراقي واحد من بين كل ثلاثة أشخاص - بحاجة ماسة للمساعدات الإنسانية، ونصفهم مشردين داخل العراق أو خارجه. وربما ظل البقية في بيوتهم ولكنهم سيعانون ويمرور الوقت من انعدام الأمن الغذائي. لقد تقيدت عملية تحليل الأزمة الإنسانية بسبب الصعوبات القاهرة التي تواجه عملية جمع البيانات التي يمكن أن تؤكد جميع الأطراف. إن حكومة العراق والوكالات الدولية الموجودة ضمن نطاق المنطقة الخضراء لديها معرفة محدودة بالأمر الواقع وقد فقدوا فرصة الوصول إلى الأشخاص المحتاجين للمساعدات. لقد أفرطت الوكالات الدولية في التركيز على بناء قدرات الحكومة العراقية في الوقت الذي تراجعت قدرتها على حكم وتوجيه البلاد تراجعاً مستمراً. وعلى المدى القريب يتضح أنه ما من سبيل لمعالجة فراغ الحماية في أنحاء كثيرة من العراق. إن القوات الدولية بالعراق والأجهزة الأمنية العراقية تقف عاجزة عن حماية

وتشير الأدلة التي جمعتها لجنة التنسيق بين المنظمات اللاحكومية في العراق - وهي شبكة تتألف من نحو ٨٠ منظمة للاحكومية دولية و٢٠٠ منظمة للاحكومية عراقية - إلى أن العراق، والذي كان يعتبر من أكثر الدول تقدماً في الشرق الأوسط، لا يحقق إلا نتائج ومؤشرات نراها عادة في الدول النامية، حيث يندم الأمن الشخصي والرعاية الصحية والتعليم والخدمات العامة، بما فيها الوصول إلى المياه النظيفة والكهرباء والصرف الصحي، وفي أحسن الأحوال فإنها توجد بنسب صغيرة جداً مما كانت عليه قبل الحرب، ولا يتمكن إلا ٣٢٪ فقط من العراقيين من الحصول على مياه صالحة للشرب. فالنظام الصحي للدولة أخذ في الانهيار، بينما أدت الهجمات على العاملين في مجال الرعاية الصحية إلى التأثير على التزامهم وروحهم المعنوية حيث فر معظمهم إلى خارج البلاد. والمنشآت الصحية إما محتلة وإما مدمرة بسبب المحاربين وانهيار أنظمة توزيع العقاقير، بينما انهار نظام الصرف الصحي تقريبا وتستطيع نسبة ١٩٪ فقط من السكان العراقيين المقيمين في العراق الاستفادة من نظام الصرف الصحي العامل. كما تفتقر بعض ضواحي بغداد للكهرباء لأيام طويلة، وهذا بحد ذاته معاناة قاسية في ظل درجات الحرارة الشديدة في فصل الصيف. وفي بعض المناطق لا يمكن لنسبة تزيد على ٩٠٪ من الأطفال من الذهاب إلى المدارس. وفي شهر فبراير قدرت اليونيسيف أن هناك ٤,٥ مليون طفل لا يحصلون على التغذية الكافية وأن كل طفل من بين كل عشرة أطفال يعاني من نقص الوزن، بينما تسبب هذه الظروف في وفاة طفل من بين كل خمسة أطفال قبل الأوان. أما نظام التوزيع العام للعراق - وهو الآلية المركزية التي لبت الاحتياجات الغذائية للعراقيين المستضعفين لعقود عديدة - أصبح غير كفاء وعلى وشكل الانهيار في الكثير من المناطق.

■ حشد طاقم من ذوي الخبرات والمؤهلين ممن لديهم خبرة عالية عن المناطق التي مزقتها الحرب للتعامل مع حالة الطوارئ العراقية المعقدة

■ تقديم تمويل إنساني طارئ أكبر وسهل الوصول وممرن وحيادي وقائم على أساس الاحتياجات الأساسية

■ تحقيق موازنة مالية أفضل للعراقيين المشردين خارج العراق وداخله لتجنب خطر خلق عامل دفع (أي حوافز لمغادرة العراق)

■ تطوير الآليات لضمان أن تتمكن المنظمات اللائحكومية، ومن بينها المنظمات اللائحكومية العراقية، من الحصول على الأموال في الوقت المناسب

■ العمل مع المنظمات اللائحكومية لتحسين فهمها لمبدأ الإدارة عن بعد وآليات المراقبة والتحقق

■ التحقق من الحدود أو من الممرات الحدودية داخل المناطق ذات الحاجة الماسة: ربما يحتاج هذا إنزال للمساعدات من الطائرات غير الحربية حيثما لا يوجد أي وسيلة للوصول

■ تعزيز التنسيق المدني العسكري الأقوى من خلال منسق عسكري رفيع المستوى تابع للأمم المتحدة تتوفر لديه خلفية مدنية وإنسانية.

كما ينبغي على الحكومة العراقية:

■ الاعتراف بالأزمة الإنسانية داخل البلد

■ توزيع الأموال المتوفرة، والموارد البشرية والتقنية، والمواد الأساسية للوفاء بالاحتياجات

■ قبول وتسهيل آليات الاستجابة البديلة للتعويض عن الصعوبات التي تعيق أنظمة توزيع الغذاء والأدوية المركزية الحالية

■ تسهيل حركة عاملي المساعدات من أجل توصيل المساعدات الإنسانية غير العسكرية

ابتكار عمليات التدخل المبدعة والمرنة والنشطة المطلوب تحقيقها.

لقد دفع عدم الاستقرار أغلب المنظمات اللائحكومية الأجنبية في وسط وجنوب العراق على تبني استراتيجيات وضع البرامج عن بعد، وعقد قدرة المنظمات اللائحكومية العراقية على تطوير العلاقات مع الهيئات الدولية. لقد أثارت هذه المسافة المفروضة عددا من المخاوف التي تتعلق بجدوة المساعدات التي يتم توصيلها، ومسؤولية المنظمة اللائحكومية، وقدرة الجهات المانحة على تقدير مدى الاحتياجات على الأرض والاستجابة لها.

وبمجرد تحديد المجال الإنسانية فإنه لا يمكن التسليم به، ولكن يجب تطويره ودعمه على أساس يومي. لقد تم تحديد أغلب نقاط الوصول بالفعل، ويجب مساعدة المهملين المحليين لكي يحسنوا ويدعوا ويحافظوا على الوصول. ومن الضروري جدا توفر كادر فعال من المهوميين والمدراء المبدعين القادرين على التكيف والتعامل مع العوائق التي لا يمكن تنبؤها. وتحتاج المنظمات إلى فرق متنوعة ولكنها لن تستطيع إعدادها بدون تمويل كاف.

وتبرهن المنظمات اللائحكومية على أن الاستجابة للاحتياجات الإنسانية داخل العراق لا تزال ممكنة من خلال المناهج المحلية المرنة. كما تعمل المنظمات اللائحكومية على بناء شبكة طوارئ ميدانية والتي ستحسن نوعية الاستجابة للمساعدات عن طريق تركيز وتأمين المعلومات حول الشبكات الموجودة، وتحسين الروابط الميدانية وتسهيل الدخول للعاملين في مجال المساعدات. وبالرغم من وجود المنظمات اللائحكومية على الأرض وقدرتها على إيصال المساعدات، إلا أنها لا تستطيع تقديم جميع الحلول أو تستجيب لجميع الاحتياجات بمفردها. فهناك حاجة لاستراتيجية منسقة عالمية وشاملة إلى جانب الطرق المحلية مع جميع الهيئات المشتركة من أجل تقديم الاستجابات المناسبة للأزمة الإنسانية في العراق.

وتقترح المنظمات اللائحكومية على الأمم المتحدة والدول الأعضاء والقادة الدوليين بعض من التوصيات:

■ الاعتراف بتحديات الأزمة الإنسانية في العراق وتقديم دعم متزايد للمنظمات اللائحكومية على أساس أنها منظمات رئيسية حيادية ونزيهة عاملة على أرض الواقع

اللائحكومية العاملة في إغاثة الكوارث تميز أنفسها عن الأنواع الأخرى للوكالات وأن تؤكد على حياديتها ونزاهتها.

ومن المهم أن تتذكر المنظمات الدولية اللائحكومية وأن تُذكر الآخرين بأن هناك تدرج هرمي في مبادئ نظام السلوك. ويقع على قمة هذا التدرج الهرمي تأكيد لا شكل فيه بأن "الأولوية الإنسانية فوق كل شيء".

غالباً ما تترك وسائل الإعلام الدولية الانطباع بأن العمل الإنساني مستحيل وأنه لا توجد منظمات لائحكومية في العراق. ولكن ذلك بعيد كل البعد عن الحقيقة فلا زالت هناك ٧٠ منظمة لائحكومية دولية ومئات المنظمات اللائحكومية العراقية ناشطة هناك والتي تقوم بدور فعال ويقدمون الدعم للأشخاص المتضررين. إن المنظمات اللائحكومية هي من بين الهيئات الإنسانية الوحيدة التي لا تزال قادرة على التدخل ميدانياً، وأحياناً ما تكون بعيدة عن المعايير العالمية والدولية، ولكنها تهتم دائماً بتحسين نوعية المساعدات، كما لا تزال قادرة على الوصول إلى المجتمعات وتمثيل جزء كبير من آخر الهيئات الإنسانية والشهود الموجودة على الأرض. والآن تكيفت المنظمات اللائحكومية مع المناخ الحالي المليء بالشك وانعدام الثقة في العراق وذلك بعد أن أصبحوا محافظين جداً فيما يتعلق بالمعلومات التي تتشارك معها، إضافة إلى كونها حذرة مع أولئك الذين يتعاملون معها علناً، والعاملين في مجال تقديم المساعدات الذين يعملون لصالح المنظمات الدولية لائحكومية أو يعملون بالشراكة معها لا يعلنون عن مصدر المساعدات أو هوية شركائهم ولا يقوموا بتناقل المعلومات المتعلقة ببرامجهم وتدخلاتهم.

إن قدرة المنظمات اللائحكومية على الاستجابة غالباً ما يحده نقص في التمويل الحيادي والمرن الذي يدعم موظفيها ويؤمن التكاليف الأساسية الأخرى مقابل الفعاليات المقيدة بالوقت والتي تحددها الجهات المانحة، إضافة إلى المجازفة بأن يؤدي انسحاب بعض الجهات المانحة والتمويل المحدود إلى تقليص عدد المنظمات اللائحكومية الفعالة بشكل ملحوظ في الوقت الذي تكون فيه الاحتياجات الإنسانية في ذروتها. ويتم توضيح استراتيجيات العديد من الجهات الإنسانية على مستوى القيادة دون معرفة كافية بالحقائق الموجودة على الأرض. فهناك العديد من المبادئ التوجيهية، والمتطلبات الإدارية، وأطر العمل الصارمة والتي يمكن أن تؤدي في النهاية إلى عرقلة قدرة العمال الميدانيين على

العراقية واستجابات المنظمات للاحكومية“ . لقد تم إعداد هذا الملخص من قبل أسرة تحرير نشرة الهجرة القسرية لأسباب عملية، ولا يعكس بالضرورة وجهات نظر أي من أمين لجنة التنسيق بين المنظمات للاحكومية في العراق أو أعضائها.

للحصول على مزيد من المعلومات حول عمل لجنة التنسيق بين المنظمات للاحكومية في العراق الرجاء الكتابة إلى البريد الإلكتروني ncciraq@ncciraq.org أو اتصل بمكتب عمان للجنة التنسيق بين المنظمات للاحكومية في العراق، هاتف رقم: +٩٦٢٦٤٦١٦٢٦٢

١. www.ncciraq.org
٢. www.ncciraq.org/IMG/pdf_Strategic_Framework_for_Humanitarian_Action_in_Iraq.pdf
٣. www.mnf-iraq.com
٤. www.icrc.org/web/eng/siteeng0.nsf/htmlall/57jmnbn?opendocument
٥. www.ncciraq.org/spip.php?breve719

■ إنهاء حالة الحصانة من خلال الآليات القضائية المناسبة.

من الضرورة جدا رفع مستوى الاتصالات وتبادل المعلومات بين الأمم المتحدة والمنظمات للاحكومية والهيئات العاملة الأخرى. ويجب على جميع الجهات الإنسانية العاملة أن تعمل معا لتطوير مؤشرات وآلية تحقق لتحديد الحاجات الأولية ولضمان وجود آليات شاملة للمراقبة والتقييم، خاصة في مجالات جودة المساعدات، وجمع التبرعات، وفض النزاعات، والمصالحة، وعمل الشبكات، ومشاركة المعلومات. ويجب على الجهات المانحة إدراك أن تنسيق العمليات الإنسانية للمنظمات للاحكومية ليس متطلبا إضافيا أو من الكماليات.

تشكل هذه المقالة ملخصاً لتقرير لجنة التنسيق بين المنظمات للاحكومية في العراق لشهر مايو ٢٠٠٧ ”وضع الأزمة الإنسانية

■ دعم المجتمع المدني من خلال قانون يمتاز بالشفافية وعمليات تسجيل المنظمات للاحكومية التي تعرف بحقوقها واستقلاليتها.

■ يجب على جميع الجهات العاملة ضمان احترام القانون الإنساني الدولي وبشكل دائم وكامل من خلال:

- تعزيز آليات الحماية للمدنيين العراقيين
- الاعتراف بأن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان هي جريمة بحق الإنسانية
- تأييد احترام حقوق الإنسان

■ ضمان التحقيق بكل شفافية في جميع الادعاءات الخاصة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان